مجلس المدينة يقر ميزانية بقيمة ٤٫٨ مليار ريال ويرفع رسوم مواقف السيارات

(تحقيق الصفحة 3)

الجلسة استمرت ١٤ ساعة وشهدت نقاشا حادا حول زيادة الرسوم

بقلم: نورة العتيبي

بعد جلسة ماراثونية استمرت ١٤ ساعة، صوت مجلس مدينة الزهراء مساء الثلاثاء على مشروع الميزانية العامة للسنة المالية ٢٠٢٦، بقيمة إجمالية بلغت ٤٫٨ مليار ريال. وقد حظي المشروع بتأييد ٩ أعضاء من أصل ١٣، بينما صوت ٣ أعضاء ضده، وامتنع عضوان عن التصويت. وتأتي الميزانة في ظل تحديات مالية غير مسبوقة، أبرزها انخفاض الإيرادات المحلية بنسبة ١٢٪ مقارنة بالعام الماضي.

وتضمنت الميزانة زيادة رسوم مواقف السيارات في وسط المدينة، حيث ترتفع تعرفة الساعة الأولى من ٣ ريالات إلى ٥ ريالات، والساعة الثانية من ٥ إلى ٨ ريالات. كما تقرر رفع رسوم المخالفات المرورية بنسبة ٢٥٪، وإلغاء الإعفاء الذي كان يتمتع به سكان الأحياء القديمة. وقال رئيس المجلس المهندس فيصل الحربي إن هذه الإجراءات «ليست خيارا سهلا، لكنها ضرورية لحماية المشاريع التنموية من التوقف».

وأوضح الحربي أن المجلس اضطر إلى تأجيل ٧ مشاريع كانت مدرجة في الخطة الخمسية، من بينها توسعة طريق الوادي الشرقي وإنشاء مركز ثقافي في حي النخيل. وأضاف أن الأولوية ستكون لصيانة الطرق القائمة ومشاريع الصرف الصحي، مشيرا إلى أن «كل ريال سيصرف سيكون له أثر مباشر على حياة المواطن، ولن نقبل بأي مشروع لا يخدم هذا الهدف».

في المقابل، انتقد العضو عبدالله الشمري الميزانية، معتبرا أنها «تحمل المواطن وحده ثمن سوء الإدارة المالية». وقال إن المجلس رفض اقتراحا بتقليص بدلات أعضاء اللجان الفرعية، وهو ما كان سيوفر ٣٠٠ ألف ريال سنويا. كما انتقد تجاهل المشاريع المتعثرة في أحياء الشمال، التي تعاني من انقطاعات متكررة في شبكة المياه منذ أكثر من عامين.

وتشمل الميزانة أيضا تخصيص ٣٥٠ مليون ريال لمشروع الحافلات السريعة، الذي من المقرر أن يبدأ تشغيله في الربع الأول من ٢٠٢٧، إضافة إلى ٢٠٠ مليون ريال لتطوير الواجهة البحرية. وتتوقع الإدارة المالية للمجلس أن ترتفع الإيرادات بنسبة ٨٪ في السنة المالية المقبلة، بشرط تحسن التحصيل وتقليص المتأخرات التي تجاوزت ٩٠ مليون ريال.

وتأتي هذه الخطوات بعد تقرير ديوان المراقبة المحلية الذي كشف أن نسبة تحصيل الرسوم العقارية لم تتجاوز ٦٢٪ خلال العام الماضي، وأن المتأخرات تراكمت على ٤٬٧٠٠ حساب. وقال رئيس الديوان عبدالعزيز الفهيد إن «الأرقام تعكس خللا في المتابعة، وليس فقط في الدخل»، مشيرا إلى أن ٣٠٪ من المتأخرات تعود لمنشآت تجارية كبرى.

وأكد الحربي أن المجلس سيعتمد على الشرطة البلدية لتنفيذ حملة تحصيل ميدانية تبدأ في ١ يونيو، مشيرا إلى أن «من لا يدفع سيجد أن خدماته ستتوقف تلقائيا». وأضاف أن المجلس سيطلق منصة إلكترونية للدفع والاعتراض على المخالفات، على أن يتم الرد على الاعتراضات خلال ١٥ يوما كحد أقصى